Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

مؤتمـــــر

«رعاية وتنمية الثروة الحيوانية
في الحضارة الإسلامية والنظم المعاصرة»

فى الفترة من ٨-١٠محرم ١٤٢٥هـ الموافق ٢٨ فبراير- ١ مارس ٢٠٠٤م

الحماية القانونية للحيوان
بما يتفق مع الشريعة الإسلامية

إعـــــداد

الأستاذ/ أحمد الشربينى

رئيس الجمعية المصرية لأصدقاء الحيوان

مدينة نصر- القاهرة - جمهورية مصر العربية تليفون ٤٠٣٧٥١٤-٢٦١٠٣٠٨ - ٢٦١٠٣١١ - تليفاكس ٢٦١٠٣١٢
Nasr City, Cairo, Egypt, Tel.: 4037514-2610308 - 2610311, TelFax: No. 2610312
www.SAKC gq.nu E-mail: salehkamel@yahoo.com

إن أى تشريع قانونى فى أى مجتمع فى أى حقبه زمنيه ليس بالتأكيد نتاج الصدفه – إنما هو نتيجة تأثير وتفاعل عدة عوامل – غالبا ما تكون سياسية واقتصادية وفلسفيه وأخلاقية – كما أن النظم القانونيه قد أرسيت منذ زمن بعيد عندما تعلم الإنسان تنظيم الحياة العامة والسلوك البشرى – وهى تكون مجموعه أكثر أو أقل من القوانين والتشريعات التى قد صممت لحماية المجتمع وقيمه ومصالحه والتى أعلن صراحة عن ضرورة المحافظة عليها.

والنظام القانونى ليس بناءا جامدا – بل على العكس هو نظام معرض للحركة الديناميكية والتى تعكس كافه التغيرات الديناميكية فى التطور الثقافى والحضارى ومستوى الوعى لمجتمع ما.

وإننا لو نظرنا لقيمة الحيوانات فى أى مجتمع منذ بدء التاريخ – لأدركنا ما لها من أهمية فى بقاء الجنس البشرى – فالحيوانات كانت وما زالت تعمل مع الإنسان فى الزراعة والنقل كما أنها مصدر مهم للمنتجات الحيوانية كاللبن والجبن واللحوم – كما استخدم الحيوان أيضا فى أعمال الحراسة وما زال – بالإضافة لمساعدة ذوى الاحتياجات الخاصة وفى أعمال الإنقاذ والبحث عن المفقودين ومساعدة رجال الأمن فى البحث عن المفرقعات والمواد المخدرة – وهى تلعب دورا فى المجال الرياضى كالسباقات وخلافه – وهى فى النهايه رفيق وصديق حقيقى للإنسان منذ آلاف السنين وحتى الآن.

وبالرغم من ذلك ومن مدى نفعها وقيمتها وولائها للإنسان إلا أنه يلاحظ كبر حجم القسوة عليها – فهى تصاد كنوع من الرياضة والترويح وتستخدم فى إجراء تجارب عديدة ويساء معاملتها وترمى بالرصاص وتسمم بل وأحيانا تترك لتموت جوعا – وهذه القسوة نحو هذه الكائنات الحية غير مبررة على الإطلاق فى أى ديانة – أنها غير آدمية بل وتنتهك أيضا مستوانا الحضارى.

تطالب كل الديانات البشر باحترام كافه الكائنات التى خلقها الله – كما أوجدت هذه الديانات أيضا توازنا عادلا للحقوق المتبادلة بين الإنسان والكائنات الأخرى – ولسوء الحظ فإن هناك قصورا ملحوظا فى وضع ذلك موضع التنفيذ عمليا.

إن كل من الدين والعلم يرسيان حقيقة أن الإنسان يعلو كافه الكائنات الأخرى مكانة ومنزلة – والعلم يرجع ذلك لكون الإنسان يمتلك القدرة العقلية المتطورة – فى حين أن الدين –

بالإضافة لذلك – يحيلها للقدرات الروحية والخلقية وحيث أن الله عز وجل قد فضل الإنسان وائتمنه على ما خلق من الكائنات الأخرى –

** ﴿ إذ قال ربك للملائكة أنى جاعل فى الأرض خليفة ﴾ [البقرة – ٣٠]

– فإن هذه المرتبة العليا للإنسان ترتب عليه مسئوليات كونه أستخلف من الله جل جلاله – فعليه رعاية الطبيعة وكافة المخلوقات وعدم إساءة معاملتها أو إيذائها – وفى الأحاديث النبوية الكثير مما يحض على حسن رعايه الحيوان والرفق به.

فإذا كان للإنسان على الأرض مثل هذه المكانة على باقى الكائنات فلكى نوفر لها الرعاية المناسبة – فإن الأمر يستلزم توفر حماية قانونيه لها تؤسس على قيم دينيه وأخلاقية وتحترم حق هذه المخلوقات فى حياة آمنه.

أضيف إلى ما تقدم أن الحاجة الماسة لوضع تقنين خاص بحماية الحيوان والرفق به – فإن لذلك أيضا مردود اقتصادى بالغ الأهمية – فبالإشارة للدراسة التى أجراها الأستاذ الدكتور / نصر القزاز عن المنتجات ذات الأصل الحيوانى قد بلغت ١٨٠٨ مليار جنيه مصرى عام ١٩٩٨ – ويتوقع ارتفاع هذه القيمة باستمرار – وهذا يبين أهميه أن يتوفر لحيوانات المزرعة الظروف المعيشية المناسبة والرعاية الواجبة لما تمثله – كما سبق القول – من قيمة اقتصادية بالغة.

وبالإضافة لذلك أيضا فإن وجود قانون لحماية الحيوان سيكون له تأثير إيجابى على الحركة السياحية فى مصر – حيث يعترض كثير من السياح على صور إهمال الحيوانات وعدم رعايتها الرعاية الواجبة – ونحن كجمعيات خيريه عاملة فى مجال الرفق بالحيوان نتلقى دائما شكاوى من مصريين وأجانب على السواء بخصوص سوء معاملة الحيوانات فى بلدنا – ولا تخفى أهميه الحركة السياحية ومردودها الاقتصادى فى مصر – وهو الأمر الذى يضع مصر أيضا فى مكانتها التى تستحقها كدولة متحضرة.

ولا يفوتنا فى هذا المقام أيضا من الإشارة إلى أن حسن معامله الذبائح والرفق بها – له علاقة قوية بجودة اللحوم ومردود ذلك على الصحة العامة – ولا يخفى أن الحيوانات التى تساء معاملتها قبل وأثناء عمليه الذبح فإنها تفرز من الهرمونات التى لها نتيجة سلبية على جودة اللحوم وتقلل من صلاحيتها للاستهلاك الآدمى.

وإننا كجمعيات خيريه عامله فى مجال الرفق بالحيوان نواجه دوما بحيوانات تعانى من سوء المعاملة وصورا من القسوى البالغة – لذا فإن قانون حماية الحيوان الذى نطالب به لا يقصد

به أن يكون وسيله للعقاب فقط – بل ليكون مانعا لكل صور القسوة وسوء المعاملة والضرر المتواصل الذى تعانى منه الحيوانات.

وأشير هنا إلى دول أصدرت قوانين لحماية الحيوان بها كالقانون الكينى كمثال لدوله إفريقية وإلى القانون البريطانى كمثال لدوله أوربية . وفى الوقت الحالى فإن النصوص بالقوانين المصرية والخاصة بالحيوان توجد متفرقة بين عدة قوانين مثل القانون الزراعة وقانون البيئة وقانون العقوبات – بل أن معظم هذه النصوص المتفرقة لم تشرع لحماية الحيوان كمخلوق له إحساس يلزم منا أن نحترمه – بل شرعت لتحمى القيم الاقتصادية أو لتنظيم مسألة الصيد مثلا – وهى لا تعكس المفهوم الواجب لحتمية حسن رعاية الحيوان والرفق به وحمايته .

مما تقدم أود أن أقترح ضرورة النظر فى استصدار قانون متكامل لحماية الحيوان – ترسى قواعده على الأسس والمفاهيم الدينية والأخلاقية – وأن نستفيد من قوانين صدرت بدول أخرى لنأخذ منها ما يلائم ظروفنا وثقافتنا وما يتفق مع ويستهدى بالشريعة الإسلامية.